مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين: الذي كرَّمنا فبوأنا مواقع الوسطية بين الأمم .. وشرفنا فأسند إلينا مهمة الشهود الحضاري على الناس .. وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين .. نبينا ورسولنا المصطفى سيدنا محمد بن عبد الله .. رافع لواء العالمية العادلة في الأرض. أما بعد ،،،

فقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من المتغيرات المتلاحقة التي تعدت نطاق القوميات وتجاوزت حدود الدول والأقاليم، وأخذت تؤثر في حياة الناس بنسب متفاوتة بغض النظر عن الجغرافيا أو العرق أو اللغة؛ هذه التغيرات تشكل ملامح عالم جديد يختلف عن عالم الأمس، اصطلح المفكرون على تسميتها بـ "العولمة" وهذا المصطلح شعار جديد لظاهرة قديمة، تؤثر بشكل جذري على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية، مع ما يتطلبه تنظيم هذه الجوانب من تشريعات وقوانين تنظم حياة الفرد وكيان الدولة في علاقتها مع مواطنيها والمقيمين على أرضها، ومع نظيراتها من الدول وأشخاص القانون الدولي الأخرى من منظمات وهيئات ومؤسسات وغيرها من الفاعلين في الساحة الدولية. ولا شك أن هذه الظاهرة تستوجب مزيدا من التأمل من قبل الساسة والمفكرين والمثقفين والباحثين، وأن يؤصلوا لها، ولآلياتها ووسائلها، كما يطلب منهم أن يؤصلوا لنظمها ولمعايير ضبط أدائها. ولكن عليهم قبل ذلك أن يتأملوا بموضوعية وجدية طبيعة وهوية النظام العالمي الذي تتغذى منه، باعتباره المرتكز الأساسي والإطار المرجعي لمنهجية العولمة وأهدافها ومقاصدها، مما يستوجب أن يؤسسوا فهما مشتركا وأن يبلوروا رؤية موحدة حول الكليات العليا والمبادئ والقيم العامة التي ينبغي أن يؤسس عليها النظام العالمي، ليكون نظاما مؤهلا لتوفير ورعاية المقومات

الحيوية والأساسية لحياة الفرد والمجتمع إقليميا وعالميا، وقادرا على إقامة العدل بين الناس وتقرير المعايير الموحدة والمنصفة في انتظام مصالح الأمم والشعوب، وليكون من بعد نظاما كفئا تحكم به العلاقات الدولية بإنصاف، وتضبط على أساس من قيمه آليات التعايش الآمن بين المجتمعات البشرية.

وفي إطار هذا المنظور، ولما كانت العولمة تمثل هدفا ذاتيا تسعى إليه كل أمة تمتلك فكرا وثقافة معينة، مع مراعاة الاختلاف في الغاية والمنهجية والتسمية أحيانا من أمة إلى أخرى ومن عصر إلى آخر. فلا شك أن ذلك أوجد تباينا في تعريفات العولمة؛ وأدى إلى تباين آخر حول هذه الظاهرة وما إذا كانت حديثة العهد أم أنها قديمة بقدم الإنسان على وجه المعمورة، كما أن المتفكر في هذه الظاهرة ليتساءل فيما إذا كانت من ذات مفهوم العالمية أم العولمة هي ليست العالمية ومن ثم ما الفرق بينهما؟. وما يجب التأكيد عليه أن هذه الدراسة تهتم في المقام الأول بظاهرة العولمة الحديثة، وإن تطرقت إلى العالمية أو تساءلت ما إذا كانت ثمة عولمة عرفت من قبلها، فذلك لا يعدو أن يكون توضيح أن هذه الظاهرة ليست لأول مرة ولكل حقبة عولمتها بحسب نفوذ الأمم والحضارات القائمة وتبادل التأثير بينها. ولذلك حرصنا على التطرق في عجالة إلى أبعاد الظواهر التاريخية المشابهة، وخصوصًا أن المناداة بها قد ورد في بعض الكتب السماوية.

ويعد الاتجاه المتنامي نحو العولمة وما يفرضه ذلك على الدولة والفرد من التزامات لم تكن معهودة إلى وقت قريب، جدير للوقوف عنده للتحقق من الجوانب التي وظفت لصالح الشعوب، وأدت إلى تنازل الأنظمة والحكومات عما كانت تتمتع به من سلطة وهيمنة على القرار وعلى مكتسبات الشعوب وثرواتها، والحد من استغلال هذه الثروات لصالح فئة أو فرد على حساب الشعب، ولا نغفل أن من الأولويات تأثير العولمة على الجانب التشريعي، وما إذا كان قد أثمر في خلق مزيد من الحرية وحقوق الإنسان؛ باعتباره على رأس

تجليات العولمة، بل أصبحت مسألة "عالمية". وغني عن البيان أن تدخل الدول الراعية للعولمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من اجل فرض الديمقراطية على الوجه الذي تراه هذه الدول، وما يتبعه من ضرورة حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات خاصة وحقوق الشعوب في اختيار حكوماتها ومن يمثلها، فقد أصبح أمرا شائعا وأدى في فترات متفاوتة إلى فرض جزاءات دولية لفرض ما تريده تلك الدول، وعلى الرغم من ذلك فان العولمة تحمل في طياتها العديد من الفرص والتحديات والتي يمكن – إذا أحسنا التعامل معها– أن تستخدم في تكريس احترام الشعوب، وعلو كلمتها باعتبارها مصدر السلطات وصاحبة الحق في الثروة وفي تدبير شؤونها العامة على نحو عادل يحفظ للجميع حقه .

نطاق البحث في الدراسة الماثلة:

روعي في تقسيم الدراسة اتجاهين: الأول نتناول من خلاله تأثيرات العولمة على قانون تنظيم الدولة وعلى علاقاتها مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية. والثاني تأثيرات العولمة وانعكاساتها عل التنظيم القانوني ذات العلاقة بالنسيج الاجتماعي في الدولة.

أولا: تأثيرات العولمة على قانون تنظيم الدولة وعلى علاقاتها مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية. وقد تم توضيح مدى التأثير الذي تفرضه العولمة على الأنظمة الحاكمة وعلى سلطة التشريع فيها على وجه الخصوص، وانعكاس اتجاهات العولمة على حق الشعوب في المشاركة في الحكم، واختيار الحاكم، ودور المجالس النيابية الممثلة للشعب في الرقابة على أعمال الحكومة، وتأثير العولمة على التجربة البرلمانية ومن ثم على استقلال السلطات، وأثر كل من الاتجاهين الداخلي والخارجي اللذين يتنازعين فاعلية العولمة على سيادة الدولة. وقد تم الوقوف على ذلك التأثير من خلال التعديل الذي أدخل على النظام الأساسي للدولة

في سلطنة عمان بمنح صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلس عمان بشقيه الدولة والشورى، وقيام ثورات ما يسمى بالربيع العربي التي أطاحت ببعض الأنظمة الحاكمة، وتبعها إصدار دساتير تحمل الكثير من أثر التغيير. واستخدمنا المنهج القانوني لتحليل وتأصيل مختلف الجوانب القانونية والواقعية، والمنهج المقارن للمقارنة بين ما تركته تلك التأثيرات إن وجدت بين بعض الدول العربية وهي من دول العالم النامي، أو بين الأوضاع قبل وبعد نفوذ العولمة.

ثانيا: تأثيرات العولمة وانعكاساتها عل التنظيم القانوني ذات العلاقة بالنسيج الاجتماعي في الدولة. وتناولت الدراسة تأثيرات العولمة على وحدة الدولة وهويتها، وتأثيرات العولمة وانعكاساتها على التنظيم القانوني ذات العلاقة بالنسيج الاجتماعي في الدولة، من حيث تأثيرات العولمة على قوانين توزيع الثروة، والتكافل الاجتماعي، وعلى حق المواطنة، وتأثيرات العولمة على هوية الدولة ومجالها الإقليمي، وعلاقة الدولة مع الأفراد المقيمين على إقليمها. وإمكانيات العولمة وربطها بحقوق الإنسان مثل حقوق الفرد المادية والمعنوية، وحقوقه السياسية، وحقوق المرأة والطفل واعتمدنا على مفاهيم الديمقراطية. واستخدم المنهج القانوني لتحليل وتأصيل مختلف هذه الجوانب ووضع مقارنة بين بعض الدول.

وقد يتساءل المرء عن أهمية دراسة الموضوع وجدواه والإضافة التي يمكن أن يقدمها، وللإجابة ببساطة شديدة على هذا التساؤل، لا بد لنا أن ندرك أن أهم الدراسات التي صدرت في الموضوع ركزت على أثر العولمة على الاقتصاد، والعولمة بين المنظور الغربي والإسلامي وأثر العولمة على أيديولوجيات الشعوب، إلا أن أبحاثا كبحثنا في العولمة وتأثيرها على النظم القانونية القُطرِيَةُ تعد قليلة جدا . وقد تكون غير موجودة نهائيا بالنسبة لأثر العولمة على النظام القانوني في بلدان عديدة من الوطن العربي.

إن بحثا كهذا سوف يناقش الجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة وأثر ذلك على التشريعات القُطرِيَّةُ في جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما سيقف على متطلبات التطور ومسايرة الخطى المتسارعة في عالم انتقال المعلومات بفضل التطور في عالم الاتصالات، ونأمل أن يخلص إلى بعض التوصيات التي تفيد هذا الجانب .

كما أن البحث سيتصدى عرضا للإجابة على تساؤلات كثيرة يتعلق بعضها بالعولمة والهوية العقائدية والقومية، والإضافات التي يمكن إدخالها على الأخيرة، ومصير العولمة، وذلك كله في إطار نظرة شمولية تنصرف إلى بحث مدى تأثيرها في تطور النظم القانونية القُطرِيَّة.

وجدير بالذكر، أنه إلى جانب ندرة الدراسات في موضوع البحث، فإن هناك ندرة في المؤلفات الفقهية وإن تنوعت في موضوع العولمة، ولذلك يفرض الواقع حاجة الفقه العربي إلى تأصيل وتوضيح لحالة العولمة في جانبها المتعلق بالتأثير على تشريعات الدولة القُطرِيَّة، تعالج المستجدات في هذا الجانب الهام، مع تحليل للوقوف على مدى مواكبة المشرع ومعه الفقه للمستجدات التي تفرضها العولمة كل يوم، بل وفي كل ساعة بفعل وسائل الاتصال الحديثة.

والسؤال الذي تدور في فلكه هذه الدراسة هل كان فيما مضى من عمر العولمة تأثير على التنظيم القانوني في الدولة القُطرية؟. وإذا كان من المسلم به أن العولمة أصبحت واقعا لا مفر منه فإلى أي مدى يمكن الأخذ بها؟ والشروط أو الحدود التي على الدولة أن تأخذ بها عند تحديث تشريعاتها بما يتناسب مع هذه الظاهرة؟ وهل للمشرع حرية في توسيع نطاق أو تحجيم هذه الظاهرة؟ فإذا توفرت الشروط وتحدد النطاق فما هي الإجراءات التي يتعين اتباعها قبل اتخاذ أي إجراء تشريعي؟ ثم وإن وجد هذا التأثير فإلى أي مدى ساهم في خلق مناخ للحريات العاملة ولكفالة حق الشعوب في المشاركة الفاعلة في القرارات التي تتعلق بمصيرها في مختلف المجالات؟ . هذا من جانب . ومن جانب آخر،

إلى أي مدى حافظت الدولة القُطرِيَّة لمكتسباتها فيما يتعلق بهويتها، وموروثها العقائدي والحضاري؟